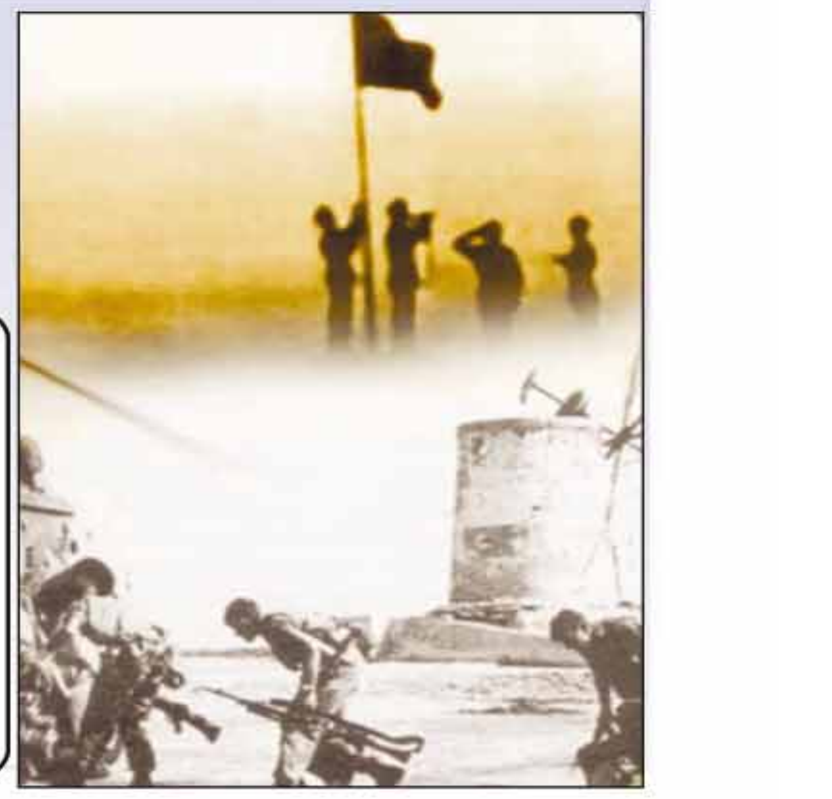

من الاستقلال إلى الوحدة

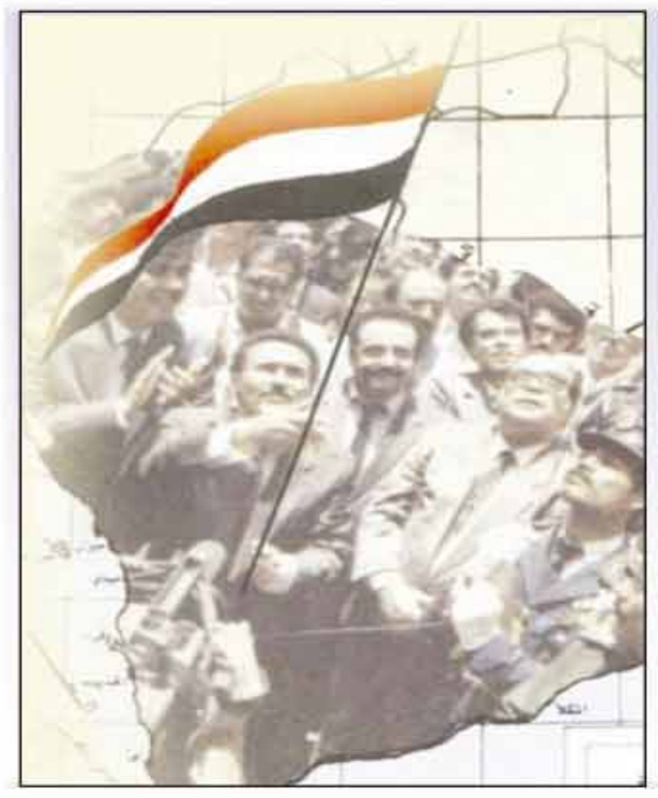

الرئيس علي عبدالله صالح أسهم في تأسيس ثقافة سياسية جديدة في إطار مشروع وطني للتغيير

الاستعمار سعى إلى تغذية بعض النزعات الاقطاعية المحلية لإقامة دويلات مستقلة

استخدام الدين كغطاء سياسي للصراعات المذهبية والقبلية اسهم في تكريس التجزئة

أحمد الحبيشي

كانت الثقافة الوطنية اليمنية ـ وما زالت ـ فاعلاً رئيسياً في مجرى تطوير الفكر السياسي منذ بدايات الانبعاث الوطني العام وحتى الخمسينات ، حيث شهدت بلادنا ميلاد تيارات فكرية معاصرة تطورت على أساسها الحركة الوطنية اليمنية ، ودخلت تحت تأثيرها طوراً جديداً تمثل بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م وتحقيق الاستقلال الوطني ١٩٦٧ م ، وظهور دولتين شطريتين اقتسمتا الهوية الوطنية اليمنية في ظروف معقدة ، وصولاً الى قيام الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ م الذي انهى التشطير وأعاد للوطن اليمني المجزأ وجهه الشرعي الواحد ، في سياق أول عملية تاريخية معاصرة للتحول نحو الديمقراطية التعددية في اليمن .

على تربة الدور الوظيفي للثقافة الوطنية الجديدة شهدت اليمن بدايات استيقاظ الوعي الوطني في الثلاثينات ــ وعلى خلفية البعد الثقافي للحراك السياسي في المجتمع كان العمل الوطني ينمو ويتطور .. وحين قامت ثورة ١٩٤٨ م الدستورية لتعبر عن آمال وأشواق شعبنا الى الحرية والانعتاق من الاستبداد والخروج من أنفاق التخلف والعزلة والظلام ، كان علماء الدين والمفكرون والأدباء همقادتها وشهداؤها .

ولئن كان ما تقدم هو حال المجال السياسي للحركة الوطنية في صنعاء وتعز وحجة والحديدة ، فقد كان الحال كذلك . أيضا - في عدن ولحج وحضرموت حيث كان المفكرون والمثقفون والكتاب والأدباء والصحافيون والفنانون يجسدون الوحدة العضوية بين الثقافة والسياسة ، ويحملون رايات الكفاح الوطني ضد الاستعمار والتجزئة ، ويرفعون شعارات الحرية والاستقلال والوحدة .

مما له دلالة عميقة أن الرعيل الأول من قادة الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة ، شمالاً وجنوباً ، كانوا من المفكرين وعلماء الدين والكتاب والأدباء والصحافيين وخريجي الجامعات العربية والأجنبية ، الأمر الذي يشير بوضوح الى البعد الثقافي لمشروع التغيير .

في الأتجاه نفسه كان الرواد الأوائل لثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ م - أيضاً - من طلاب وخريجي المدارس العسكرية في صنعاء ، وخريجي الكليات الحربية في مصر والعراق ، الذين قامت على أكتافهم بعض الإصلاحات التي اضطر النظام الإمامي إلى تنفيذها في الجيش ، بعد أن أكدت حروبه مع الجيران والبريطانيين ضرورة الشروع في بناء وتحديث الجيش والنظام التعليمي .. بيد أن هؤلاء الثوار لم يوظفوا معارفهم العسكرية والعلمية التي اكتسبوها من أجل خدمة النظام الإمامي الاستبدادي ، بل وظفوها لتخليص الوطن من ظلمه وظلامه ، وإيقاد شعلة الحرية في ربوعه .

حدثان ومنعطف

صحيح أن عملية الانبعاث الوطني العام تطورت عبر مسيرة طويلة ومعقدة ، ثم وصلت ذروتها بقيام الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر - ١٤ أكتوبر) . لكن ذلك لا ينفي حقيقة ان الحركة الوطنية اليمنية التي قادت هذه العملية التاريخية ، واجهت في احد منعطفاتها الخطيرة حدثين متزامنين كان لهما تأثير سلبي على المسار اللاحق للثورة اليمنية .

في الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ م وقع في صنعاء انقلاب عسكري من داخل الصف الجمهوري الذي فجر ثورة ٢٦ سبتمبر ودافع عنها ، وتسبب ذلك الإنقلاب في إحداث شرخ غائر في المجتمع ، اسفر عن عدد لا يحصى من التناقضات والعمليات السلبية التي عرقلت تقدم مسيرة الثورة اليمنية صوب استكمال اهدافها الوطنية .

كانت عدن أثناء حدوث ذلك الإنقلاب ، تشهد حرباً أهلية دامية منذ الثالث من نوفمبر ١٩٦٧م بين فصائل ثورة ١٤ اكتوبر بمشاركة واسعة وحاسمة من جيش اتحاد الجنوب العربي الذي قاتل إلى جانب الجبهة القومية ضد جبهة التحرير والتنظيم الشعبي للقوى الثورية . وانتهت تلك الحرب في السادس من نوفمبر ١٩٦٧م بحدوث شرخ وطني عميق في جسم المجتمع ، تمهيداً لانفراد الجبهة القومية بالسلطة وإقصاء الفصائل الوطنية الاخرى التي شاركت في الكفاح الوطني ضد الاستعمار البريطاني ، وصولاً إلى ظهور دولة شطرية ذات شرعية دولية في جنوب الوطن الذي كان بدوره مجزأ إلى ٢٢ سلطنة وإمارة وولاية .

ثمة من يرى أن القوى المعادية للثورة والجمهورية راهنت على الاستفادة من تداعيات ذلك الانقلاب ، حيث شنت هجوماً متعدد المحاور على العاصمة صنعاء في أواخر نوفمبر ١٩٦٧ اسفر عن محاصرتها لمدة سبعين يوماً .

والثابت أن ذلك الحصار اكد ضرورة استعادة وحدة قوى الثورة اليمنية والدفاع عن الجمهورية المهددة بسقوط عاصمتها وبفضل تلك الوحدة تحقق الانتصار الحاسم الذي اجترحه الجمهوريون من مختلف التيارات السياسية والفكرية ، وشاركت فيه فصائل ثورة ١٤ اكتوبر التي انهزمت في الحرب الاهلية وانسحبت إلى الشمال ، ولم تمنعها جراحها النازفة من القيام بواجب المشاركة في الدفاع عن صنعاء .

بيد أن تداعيات انقلاب نوفمبر العسكري في صنعاء ، وحرب نوفمبر الأهلية في عدن القت بظلالها الثقيلة على الحياة السياسية بعد كسر الحصار و إلحاق الهزيمة بالقوى المعادية للثورة والجمهورية ، حيث برزت إلى السطح استقطابات داخلية حادة على خلفية وجود دولتين في وطن واحد .

ولاريب في أن تلك الاستقطابات الحادة مهدت لوقوع احداث اغسطس الدامية والمؤسفة بعد فك الحصار عن صنعاء بستة شهور بين قادة بعض الوحدات العسكرية التي شاركت في ملحمة السبعين يوماً .. وقد الحقت تلك الاحداث اضراراً كبيرة بوحدة العمل الوطني الثوري ، في ظروف انقسام الوطن إلى دولتين تعلنان انتماءهما الشرعي للثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر - ١٤ اكتوبر) ، فيما تكرسان على الأرض أوضاعاً لا تاريخية ، وتؤسسان في اللاوعي ثقافة سياسية مشوهة .

دشنت تلك الظواهر والأحداث بداية مرحلة جديدة من العلاقات القائمة على التناقض والتنافر بين أول دولتين يمنيتين في التاريخ الوطني المعاصر للشعب اليمني ، ولم يخل هذا التناقض من حالات الاحتراب والتصادم ، وتبادل الحملات الإعلامية وتنظيم وتسليح المعارضات المتبادلة بصورة متفاوتة ، وصولاً إلى تحويل اليمن بشطريه إلى ساحة مفتوحة للاستقطابات الدولية والحرب الباردة بين القوى الكبرى ، الأمر الذي زاد من حجم الأخطار التي تهدد سيادة الوطن واستقلاله ووحدته ومسيرته الثورية عموما .

ويندرج ضمن تلك الأخطار ظهور بعض المفاهيم اليمينية واليسارية الخاطئة التي انكرت واحدية الثورة اليمنية ، وزعمت بوجود مسارين متوازيين ومتناقضين لكل من ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر .

على الصعيد نفسه لم تخل العلاقات بين الدولتين الشطريتين في اليمن من الميول الموضوعية نحو الوحدة ، ففي كل مرحلة من مراحل تسعير المواجهات السياسية والإعلامية بين الشطرين كانت الحرب هي المحصلة النهائية ، غير انها سرعان ما كانت تنتهي بالتوقيع على اتفاقيات وحدوية تعرضت لاختبارات صعبة في مجرى التنفيذ .

وتبعاً لذلك نشأت معادلة خطيرة في حياة الشعب اليمني لم تستطع الدولتان الشطريتان تجاهلها ، ولم تستطع أيضاً معالجة تناقضاتها وتداعياتها بصورة جذرية ، حيث شكل استمرار التجزئة بؤرة خطيرة للتصادم وعدم الاستقرار والحروب التي تغذيها فواعل داخلية وخارجية تندرج في إطار استقطابات الحرب الباردة عربياً ودولياً .

تبعية المجال السياسي للمجال الأيديولوجي

هكذا شهدت بلادنا أول ظاهرة سياسية معاصرة في تاريخ اليمن الحديث ، تمثلت في التزاوج الذي حصل بين المجال السياسي والمجال الأيديولوجي في إطار ثقافة سياسية شمولية تحولت إلى محدد رئيس للتعاطي مع موضوعة مشابهة لظاهرة أخرى في تاريخ اليمن الوسيط ، حين كان للثقافة الدينية المتزاوجة مع الايديولوجيا الطائفية المذهبية دور هام في نشوء اول دولة يمنية مستقلة عن الدولة العباسية في عهد الخليفة المأمون من جهة ، وتكريس التناقضات الداخلية في إطار هذه الدولة المستقلة والتي وصلت ذروتها إلى التشرذم في هيئة كيانات ودويلات داخلية من جهة أخرى .

فقد نجح الإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي في الوصول إلى اليمن تلبية لدعوة من زعماء القبائل اليمنية المتناحرة على الحكم ، بهدف إيقاف الحروب الداخلية ، وتمكن من إقامة نظام حكم مستقل ذاتياً عن الخلافة العباسية عام ٨١٩م ، وذلك بعد أن أضاف إلى المذهب الزيدي مبدأ يحصر الحكم بموجبه على سلالة البطنين العلوية الهاشمية ، ثم بدأ الدعوة إلى مذهب الإمام زيد بن علي في مدينة صعدة بشمال اليمن ، حيث أسس هناك الدولة الزيدية الهادوية التي انتقلت فيما بعد إلى مدينة صنعاء (١) .

اجمعت الدراسات التاريخية المتوفرة حتى الآن ، على أن دولاً عقائدية من هذا الطراز لم تستطع تحقيق وحدة اليمن وحمايتها ، كما لم تستطع في الوقت نفسه الحفاظ على استقراره الداخلي ، وذلك بسبب منحاها الأيديولوجي المذهبي الذي سعى إلى تشكيل الوعي الديني وتوظيفه كايديولوجيا لنظام الحكم ، وهو المنحى الذي ميز التطور التاريخي اللاحق لمختلف الدويلات اليمنية التي نشأت فيما بعد على أسس مذهبية وعقائدية .

إلى هذا المنحى يعيد بعض المؤرخين ما ساد اليمن من ظواهر التمزق والصراعات المذهبية والقبلية التي اسفرت عن نشوء عدد من الدويلات اليمنية القائمة على الاستقطابات المذهبية الدينية ، والنزعات المناطقية والقبلية ، كان القاسم المشترك بينها يتمثل في استغلال الوعي الديني واستخدامه كايديولوجيا تبريرية للحصول على الشرعية ، ما ادى إلى أن يصطبغ تاريخ اليمن خلال تلك الحقبة بصبغة دموية قاتمة " (٢) .

عجزت تلك الدويلات والكيانات الإقطاعية عن التوسع وإخضاع الكثير من المناطق اليمنية ، ولم تتمكن من الوصول إلى حضرموت شرقاً ، وإلى عدن وأبين جنوباً ، وإلى حدود نجد شمالاً ، بأستثناء دولة الصليحيين التي أسسها علي بن محمد الصليحي عام ١٠٤٧ ، وجعل من مدينة " جبلة " عاصمة لها بعد ان نجح في إقامة دولة مركزية واحدة لليمن بأسره من اقصاه إلى اقصاه (٣) .

وكما هو معروف فإن هذه الدولة اليمنية الموحدة استمرت بعد موت مؤسسها عام ١٠٦٦ م حيث تولى قيادتها من بعده نجله المتزوج من السيدة أروى بنت احمد التي اصبحت أول ملكة يمنية في التاريخ الميلادي الوسيط ، بعد ان أشركها زوجها في حكم البلاد بسبب ما كانت تتمتع به من علم باصول الدين ، وقوة في الشخصية ، وانفتاح على مختلف الفرق والمدارس الكلامية والمذاهب الفقهية .

شهدت اليمن في ظل الدولة الموحدة استقراراً سياسياً ساعد على تحقق تقدم ملموس في المجالات العلمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإحياء التقاليد السياسية التاريخية القديمة للمجتمع اليمني ، وخاصة تلك التي تتعلق بالشورى والزراعة وتنظيم الري والتجارة والحرف المهنية .. كما انتعشت في البلاد حركة فكرية وثقافية ، تجسدت بظهور تيارات فكرية للفرق الإسلامية المختلفة وأبرزها المعتزلة ، حيث أمكن لليمن بفضل تنوع وتعدد هذه التيارات الفكرية ان يسهم بدور فعال في إغناء الفكر الإسلامي والثقافة العربية .

وقد استمرت هذه الدولة الموحدة إلى ان توفيت الملكة أروى بنت احمد عام ١١٣٨ م ، حيث خلفها في الحكم نهج منغلق تسبب في تفكك أوصال المجتمع اليمني ، ودخوله نفق الانقطاع الحضاري نتيجة لإحياء الصراعات المذهبية التي كانت تشكل محتوى الدويلات اليمنية غير الموحدة ، وتستمد مقومات وجودها من نزعات التشدد والتعصب والظلم والتعسف التي اصابت الشعوب العربية بعد انتقال مركز الدولة الإسلامية إلى الإتراك العثمانيين ، وما ترتب على ذلك من تمزق المجتمع العربي وتفاقم الركود الاقتصادي والثقافي ، ووقوع أجزاء عديدة من البلاد العربية تحت سيطرة القوى الاستعمارية الأوروبية في وقت لاحق .

في هذا السياق ، وخلال قرون متلاحقة شهدت بلادنا قيام دويلات مذهبية واخرها المملكة المتوكلية في مطلع القرن العشرين ، والتي تأسست في ظروف تاريخية نوعية برزفيها دور العامل الوطني الممزوج بالعامل المذهبي على اثر تزايد مخاطر التهديدات الاستعمارية الأوروبية من ناحية ، واحتدام الصراع على الإمامة بين اكثر من إمام ادعى لنفسه الإصالة العقائدية و نزاهة المقصد من ناحية اخرى ، إلى ان تمت مبايعة يحيى بن محمد حميد الدين إماماً على اليمن بلقب المنصور بالله المتوكل عام ١٩١٧ ، بعد نجاحه في مقاومة الأتراك وتوقيع صلح دعان مع دفع الزكاة والخراج والدعاء للخليفة في خطب الجمعة بمساجد اليمن ، وصولاً إلى تأسيس المملكة المتوكلية اليمنية التي استمرت حتى يوم السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ .

والثابت أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لليمن كهمزة وصل بين بلدان البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي ، جعله في العصر الحديث هدفاً لحملات التوسع والاحتلال من قبل الدول الاستعمارية الأوروبية الكبرى مثل البرتغال وهولندا وإيطاليا وتركيا وبريطانيا ، حيث نجحت الأخيرة في الانفراد باحتلال عدن عام ١٨٣٩م ، والاحتفاظ بها لفترة طويلة فرضت خلالها هيمنتها الكاملة على باقي أجزاء الجنوب اليمني التي كانت خارج السيطرة المباشرة لدولة الخلافة العثمانية والدولة القاسمية في آن واحد ، وفي هذا الاتجاه استكمل الاستعمار البريطاني احتلاله للجنوب بتوقيع معاهدات صداقة وحماية مع السلاطين وحكام الامارات والمشيخات المجزأة ، والتي اصبحت بموجب تلك المعاهدات محميات بريطانية .

أسهم هذا الوضع في ولادة شعور وطني بالأخطار التي تهدد السيادة الوطنية والمصير الوطني ، وافسح الطريق أمام بروز الإرهاصات الأولى للقضية الوطنية في ظل وضع متميز بالتخلف الشديد و العزلة الخانقة والانقطاع الحضاري ، غير أن طموح حكام بعض المناطق اليمنية في تكريس سلطتهم على الكيانات التي كانوا يحكمونها ، وبناء دويلاتهم الإنعزالية فيها ، أدى إلى تمكين القوى الاستعمارية من استغلال الخلافات المذهبية و النزعات القبلية ، وتأجيجها باتجاه تحويلها إلى صراعات طائفية ومناطقية تضعف وحدة المجتمع من جهة ، وتمهد لطمس الهوية اليمنية من جهة أخرى .

في هذا السياق سعت القوى الاستعمارية الى تغذية طموح بعض الزعامات المحلية لإقامة دويلات مستقلة على نحو ما حدث عند ما تحالف الإمام محمد على الأدريسي مع الاستعمار الإيطالي الذي كان ينظر إلى تهامة كمجال حيوي للمستعمرة الإيطالية " إريتريا " ، وفيما بعد عندما تحالف الإدريسي مع الاستعمار البريطاني الذي احتل ميناء الحديدة وسلمها له عام ١٩٢١م ، بعد توقيع معاهدة حماية وصداقة معه بهدف توسيع المجال الجغرافي للدولة الإدريسية ، والحيلولة دون قيام دولة مركزية موحدة على الأرض اليمنية التي كانت تابعة للدولة العثمانية .

بيد أن حكم آل حميد الدين نجح في تصفية الدولة الإدريسية من تهامة والحديدة ، وفي وقت لاحق من حرض ، وحصرها داخل عسير ، وهو عمل تاريخي أسهم في توسيع نطاق الجغرافيا السياسية للدولة اليمنية ، وكان له تأثير هام على اهتمام نظام آل حميد الدين بعد ذلك بجنوب اليمن .

والحال أن العملية الوطنية التاريخية التي بدأها شعبنا اليمني منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، سارت في اتجاه ثابت استهدف القضاء على الحكم التركي في المناطق الشمالية من اليمن ، ودرء مخاطر الوجود الاستعماري البريطاني بافق التطلع إلى بناء دولة مركزية موحدة .

وعلى أساس هذا الأتجاه تطورت هذه العملية ابتداء من ثلاثينات القرن العشرين ، وشكلت المحتوى الرئيسي للحركة الوطنية الشعبية المعاصرة في اليمن ، والتي وصلت ذروتها في الخمسينات والستينات ، وتوجت بقيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وثورة ١٤ اكتوبر ١٩٦٣ ، وتحقيق الاستقلال الوطني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ ، وميلاد الدولتين الوطنيتين اللتين اقتسمتا الوطن حتى الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م .

الهوية في أزمنة متغيرة

لا نقصد من خلال ما تقدم اجراء مقارنة مفتعلة بين دور الأيديولوجيا الدينية في عملية تشكيل الدولة اليمنية أواخر القرن الميلادي الأول ، وتأجيج النزاعات الدموية في الساحة اليمنية ، وتعريضها لخطر التدخل الخارجي من جهة ، وبين دور الأيديولوجيا اليمينية واليسارية في التعامل مع إشكاليات الإجابة على سؤال الوحدة اليمنية في أواخر القرن العشرين الميلادي من جهة أخرى .

إن هدفنا من الإشارة إلى هذا الدور هو مقاربة إشكاليات المجال السياسي والمجال الأيديولوجي في مختلف مراحل تاريخ المجتمع اليمني ، ودراسة تأثيرها على الوحدة الوطنية ، خاصة عندما يؤدي توظيف الأيديولوجيا لتبرير الأوضاع السائدة وإعادة إنتاجها إلى ردود فعل عنيفة ، على نحو ما حصل في العصور الوسطى عند ظهور حركات تمرد ، انتهت بتأسيس دويلات يمنية في الأطراف ، بعيداً عن السلطة المركزية ، أو في أحسن الأحوال بقيام حركات تبشر بتأسيس دولة مركزية جديدة على غرار ما حدث في الدولة الرسولية و الدولة الهادوية والدولة الصليحيه ، وصولاً إلى الدولة القاسمية التي سبقت الدولة المتوكلية .

يقيناً ان هذه المقارنة التاريخية ضرورية لنقد التبسيطات والتعميمات السائجة التي روجت لها الأيديولوجيا اليمينية واليسارية ، في السبعينات والثمانينات على نحو كان الوطن يبدو فيه وكأنه موزع بين متاريس وخنادق ايديولوجية وسياسية لا تحتمل التعايش إلا بسياجات عازلة وفاصلة ، وغير ذلك من التعميمات التي اسقطت مفاهيم مستخلصة من سياقات ثقافية وتاريخية معينة ، على واقع آخر لم يتعرض بعد للتحليل الشامل ، ولم يمتلك الأدوات المعرفية اللازمة لممارسة هذا التحليل على اساس المنهج النقدي العلمي .

من نافل القول ان سؤال الوحدة اليمنية هو سؤال معاصر بامتياز ، إذ ارتبط باشكاليات الهوية الوطنية في العصر الحديث ، بما هو عصر الرأسمالية كأداة للسيطرة على الأسواق وطرق الملاحة الدولية ، وما ترتب على ذلك من صراع على النفوذ والمصالح القوية بين الدول الاستعمارية من جهة ، وصراع بين هذه الدول وحركات التحرر الوطني من جهة أخرى .

بمعنى أن الهوية الوطنية لم تكن محركاً لأحداث التاريخ الإسلامي وصراعاته الداخلية في عصر إقتصاد الخراج ، حيث كانت الهوية الإسلامية تجمع المسلمين في دولة الخلافة ، فيما كان الصراع على السلطة والثروة هو المحرك الرئيسي للصراع على النفوذ والحروب الداخلية بين الإقطاعيين وملاك الأراضي ، والتي أسفرت عن نشوء دول ملوك الطوائف والعشائر على أطراف دولة الخلافة الاسلامية من المغرب العربي غرباً إلى مصر والشام شمالاً ، ومن اليمن جنوباً إلى بلاد فارس وماوراء النهرين شرقاً .

كانت تلك الدول والممالك المستقلة عن مركز الخلافة الإسلامية تؤسس شرعيتها على معادلة الدين والأيديولوجيا ، فهي من ناحية تتقاسم الهوية الاسلامية والإيمان بالدين الإسلامي مع مركز دولة الخلافة وبقية دول ملوك الطوائف والعشائر ، فيما تستخدم - من ناحية أخرى - إيديولوجيا دينية مذهبية لإضفاء الشرعية والتميز على استقلالها !!

تأسيساً على ذلك ، يمكن القول أن بروز ظاهرة الإيديولوجيا في سؤال الوحدة اليمنية المعاصر ، يرجع إلى وجود دولتين مستقلتين تقاسمتا الهوية اليمنية منذ أواخر الستينات غداة استقلال الشطر الجنوبي من الوطن في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧ حتى ٢٢ مايو ١٩٩٠ م .

وقد ارتبط ظهور تلك الدولتين بدخول اليمن مرحلة خطيرة من الاستقطابات الأيديولوجية الحادة ، والصراعات السياسية المتواصلة ، والحروب الأهلية الدامية ، وصولاً الى المواجهات المسلحة بين الشطرين ، الأمر الذي الحق ضرراً جسيماً بالمصالح الوطنية العليا للشعب اليمني ، وافسح المجال لقيام كل من الدولتين بتقنين عدد من الإجراءات والضوابط والقيود التي تمس الحريات العامة والحقوق المدنية للمواطنين ، وتصادر حرية تنقل الأفراد والمنتجات الوطنية والمطبوعات والصحف والمجلات والكتب اليمنية بين الشطرين ، فيما جرى بصورة متبادلة إحاطة تلك الاوضاع الشاذة بمناخ متوتر اتسم بالنزوع الى إضفاء الطابع الإيديولوجي الصرف على التمايزات الشطرية .

في هذا السياق ظهرت تصورات دوغمائية وغير واقعية لتحقيق الوحدة من مواقع التفكير القديم ، واشتركت هذه التصورات والمفاهيم في إنتاج ثقافة سياسية مشوهة زعمت بوجود نظامين اجتماعيين متمايزين ومتوازيين لا يمكن أن يلتقيا إلا بتكريس أحدهما ، ونشرت الأوهام حول ضرورة العمل من أجل إنضاج الشروط التي تمكن كل نظام من نفي الآخر والغائه .

لم يكن هذا التفكير الذي عمل على تعريف الوحدة بواسطة نفيها حكراً على شطر دون الآخر ، بل إنه كان سمة مشتركة للتفكير السياسي القديم في كل من الشطرين إزاء قضية وحدة الوطن .

صحيح ان كلاً من الكيانين - الدولتين - قام بتصميم منظومة من الأدوات والمخططات التنظيمية والسياسية والاقتصادية اللازمة لبلوغ هذا الهدف بشكل منفرد ، لكنهما لم يسلما معاً من مثالب نزعات الاحتكار والإلغاء والإقصاء ، وربما كانت تلك الأزمة تندرج ضمن إشكاليات اساليب التلقين الذي عانى منه - طويلاً - وعينا الايديولوجي من جراء تعطيل أو تسطيح دور العقل كأداة للتفكير .

قطعاً كان هناك ما يشبه الفراغ الثقافي الذي كرسته عوامل عديدة من بينها ضعف مستوى تطور الثقافة الوطنية والإنتاج الثقافي في اليمن ، بالإضافة إلى ما كانت تعانيه الثقافة العربية عموماً في السبعينات من تشوهات واختلالات .. ولعل ذلك الوضع كان سبباً في أن يكون التفكير مغترباً عن تربته الثقافية وإشكالياتها ، ومفتقراً إلى مرجعيته المعرفية التي لا يمكن أن تتوفر إلا على خلفية من الثقافة الرفيعة ، فيما كانت النتيجة الموضوعية لكل ذلك ، تكريس إغتراب محتوى التفكير عن الحياة الواقعية ، وحصره في دائرة التأملات والأحلام والأوهام الإيديولوجية المجردة ، والنزوع الى الإنفراد والإلغاء والتجريبية وتعسف الحقائق ، وما ترتب على ذلك من تناقضات ومواجهات ومصادمات دورية طالت الأمن والاستقرار في الشطرين معاً ، وفي كل منهما على حدة أيضاً .. فقد عانى الشطر الجنوبي من الصراعات الداخلية على السلطة حتى منتصف الثمانينات ، فيما عانى الشطر الشمالي من صراعات مماثلة حتى مطلع الثمانينات .

وبين هذا وذاك .. تدفقت المفاهيم النظرية والتصورات السياسية والأيديولوجية المتناظرة والمتناقضة ، لتؤسس وعياً مشوهاً يفتقر إلى شروط المعرفة المعاصرة لواقع التجزئة في الظروف الوطنية والعالمية الجديدة والمتغيرة ، ويتجاهل تحت ضغط سلطة التجزئة والصراع الداخلي على السلطة ضرورة إغناء وتطوير شروط المعرفة لسؤال الوحدة اليمنية الذي صاغه الخطاب السياسي الوحدوي للحركة الوطنية اليمنية المعاصرة ، وكان له دور هام في تشكيل الوعي الوطني المعاصر للشعب اليمني سواء في مرحلة استيقاظه الأولى ، او في مرحلة نهوضه وتبلوره بعد قيام ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر .

كان تعاطي هذه الأنماط من المفاهيم النظرية والتصورات السياسية والأيديولوجية يتم في ظل نقص حاد لأدوات التحليل المعرفي ، الأمر الذي جعل التأثير السلبي لهذا التعاطي غير محصور في حدود تسطيح الوعي النظري ، بل امتد ليشمل تراكماً طويلاً من العمليات السلبية على مستوى الوعي ، تمخضت عنها ولادة مشوهة لفكر سياسي ينطوي على أزمة عقل وأزمة ثقافة في آن واحد عند الإجابة على سؤال الوحدة اليمنية .

إن قولنا بوجود ازمة عقل .. وازمة ثقافة في الحياة الفكرية والسياسية التي شهدت تعاطي تلك المفاهيم والتصورات والشعارات ينطلق من الفرضية التي تقول بأن للفكر جانبين .. اولهما ان الفكر محتوى ، وثانيهما انه ايضاً أداة ، بمعنى انه عقل يقوم بإنتاج المفاهيم والتصورات ومختلف اشكال التفكير والوعي .

اما المعادل الموضوعي الذي يربط بين جانبي الفكر ، فهو البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية التي ينتمي إليها ، لان عملية التفكير تتم داخل ثقافة سياسية معينة وبواسطتها .. اي التفكير بواسطة مرجع معرفي من أبرز محدداته موقف الإنسان في المجتمع ونظرته إلى العالم ورؤيته للمستقبل !!

يقيناً ان تزامن ظهور الدولتين الشطريتين السابقتين مع دخول سؤال الوحدة اليمنية دائرة " أوهام الأيديولوجيا " لم يؤد فقط الى محاصرة هذا السؤال وتكبيله بقيود الأيديولوجيا ، بل ادى إلى إفراغ سؤال الوحدة من اي مضمون تاريخي معاصر على الرغم مما قد يتصوره البعض ظاهرياً .. لان سؤال الوحدة دخل على يد الأيديولوجيا مأزقه المحتوم في كل من الدولتين الشطريتين حيث ساد الاعتقاد بأن الحقيقة يحتكرها كل منهما منفرداً ، وينفيها كل منهما عن الآخر منفرداً أيضاً !

هكذا تولى الخطاب السياسي والأيديولوجي القديم اواخر الستينات وخلال السبعينات والثمانينات وظيفة تبرير وجود نظامين اجتماعيين متمايزين ، أو تبرير وجود نظام يجد هويته في الدين مقابل نظام يجد هويته في الطبقة الإجتماعية التي يدافع عن قضيتها بحسب ذلك الخطاب !!

وهكذا أيضاً كانت التجزئة تقوم بتعريف الوحدة وتعريف شروط قيامها .. كما اصبحت التجزئة أيضاً هي التي تقوم بتوظيف المفهوم الأيديولوجي للوحدة بهدف خلق نقيضه ، أي تبرير وتكريس الدولة الشطرية .. بيد أن ذلك الخطاب لم يكن قادراً على إعادة تعريف الثقافة الوطنية التي شكلت رافعاً قوياً للخطاب السياسي الوطني الشعبي الوحدوي في مواجهة هيمنة الأيديولوجيا على الإجابة التي تتطلبها سؤال الوحدة !

سؤال الوحدة ومأزق الأيديولوجيا

انطوى الخطاب السياسي الوحدوي للدولتين الشطريتين على قدر كبير من التبسيط والدوغمائية على نحو ما تجسد في بعض الأطروحات السياسية والنظرية بصدد الوحدة اليمنية وسبل تحقيقها خلال السبعينات والثمانينات .. وقد استند جزء كبير من هذه الأطروحات إلى قاعدة من التصورات النظرية التي تم نقلها من مراجع خارجية وإسقاطها بصورة تعسفية على الواقع اليمني .

ولا نبالغ حين نقول إن المجتمع اليمني شهد منذ ظهور الدولتين الشطريتين نوعاً من الاستقطابات الأيديولوجية المحمومة ، ما ادى إلى كبح تطور العملية الثورية المعاصرة التي مرت بمخاض عسير وغير طبيعي ، نتجت عنه تشوهات واختلالات في الوعي السياسي لأقسام واسعة من الناس بسبب الإستقطابات الأيديولوجية التي اشتركت - برغم تنافرها - في موضوعة واحدة ترى بأن الوحدة اليمنية لا يمكن تحقيقها بين نظامين متمايزين بدون اسقاط احدهما وتعميم النموذج الآخر !

الحقت تلك الاستقطابات اضراراً كبيرة بمسار العملية الثورية المعاصرة في اليمن ، حيث انتعشت النزعات المعادية للديمقراطية والحداثة تحت تأثير البنى التقليدية الداخلية والتدخلات الخارجية ، وشكلت الدعوة الى الاصولية السلفية بيئة مثالية لمعاداة الديمقراطية والحداثة ، ومصادرة الدور النقدي للعقل ، ومحاصرة منابع التنوع الفكري في المجتمع تحت شعار محاربة الافكار المستوردة .

في الاتجاه نفسه تم تمزيق أوصال الفكر الاجتماعي الجديد ، وسد المنابع التي تساعد على إثرائه وتنويعه تحت شعار محاربة الافكار البرجوازية والرجعية ، وصولاً إلى التي تنميط الوعي الأيديولوجي و تعليب الممارسة السياسية في قوالب جاهزة ، ما ادى الى فرض الوصاية على العقل ومصادرة الحرية والادعاء بامتلاك الحقيقة واحتكار ميراث الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة ، والغاء التعدد والتنوع في الحياة السياسية والفكرية .

هكذا برزت التصورات الرافضة المغايرة كشرط للوحدة التي تراوحت مفاهيمها الأيديولوجية بين الدولة ذات التوجه الديني والدولة ذات التوجه الاشتراكي ، فيما كان الواقع الاجتماعي بخصائصه الوطنية والتاريخية غائباً وضائعاً بين هذه المفاهيم التي لم تجد مرجعها المعرفي فيه .

نقول ذلك لان إنغلاق هذه المفاهيم على ذاتها ادى إلى دخولها بشكل دائم وثابت في حالة صدام ليس فيما بينها كما يبدو من ظاهر الأحداث التي شهدتها الساحة اليمنية ، بل إلى دخولها بشكل مشترك في صدام موضوعي مع الواقع من جهة ، ومع الميول الموضوعية لتطور الحياة والعالم من جهة أخرى .

ما من شك في أن مفاعيل البنية التقليدية أسهمت بقدر لا يستهان به من آليات الكبح المعيقة للتغيير ، بيد أن أقساماً لا يستهان بها من النخب الجديدة وقعت في مستنقع النزعات الذاتية التي جعلت من السلطة هدفاً لها ، حيث سعت إلى البحث عن صيغ جاهزة للتنمية الشطرية المنغلقة وغير المتكاملة ، ثم عملت على تحصين تلك الصيغ بسياج كثيف من آليات الدولة التقليدية التي جرى بناؤها وتنميطها عن طريق الاستعانة بخبرات بعض الدول التي تعرضت للتشطير بفعل نتائج الحرب العالمية الثانية وأجواء الحرب الباردة التي تلتها .

استغرقت الدولتان الشطريتان زمناً ليس هيناً في إعادة انتاج مكوناتها الموروثة عن العهود السابقة لتطور العملية الثورية المعاصرة التي جاءت كنفي تاريخي ومعرفي لتلك العهود وثورة على مخلفاتها .. وبتأثير تراكم ذلك الاستغراق المنغلق على الذات الشطرية برزت هوة سحيقة بين الدولتين كأجهزة ومنظومات من جهة ، وبين المجتمع بوصفه كياناً بشرياً ينمو ويتجدد في سياق عملية ثورية تاريخية من جهة أخرى ، الأمر الذي أدى إلى عجز كل من الدولتين الشطريتين عن تلبية وتجديد احتياجات المجتمع اليمني .

ولئن كانت انجازات علم الاجتماع المعاصر ترى في أن قيام كيان معين لا بد وأن يخلق قوى تتلاءم معه ، ويخلق تبعاً لذلك تاقلماً أيديولوجياً محدوداً بفعل قوة العادة التي تجعل الجيل الناشئ في ظل المناخ الخاص للأيديولوجيا متسمماً بروح الانتساب إلى ذلك الكيان الذي نشأ فيه ، ومنضبطاً في توجيه سلوكه اليومي للتعامل مع منظوماته وأجهزته ، فإن تناقض الكيانين الشطريين قبل الوحدة مع اتجاه تطور العملية الثورية المعاصرة للشعب اليمني فرض عليهما السير في اتجاهين : موضوعي ومطلق .. الإيمان بضرورة الوحدة من جهة ، وتكريس التشطير بصيغ أيديولوجية من جهة أخرى .. وهذا أن دل على شئ فإنما يدل على مأزق وتخلف الجهاز المفاهيمي للأيديولوجيا التي استمد منها كل كيان - على حدة - شرعية تبرير وجوده ، وافتعال العوائق لتأجيل الدمج الموضوعي للكيانين الشطريين في دولة وطنية واحدة .

لا ريب في أن كلاً من الكيانين الشطريين السابقين برر لنفسه التمسك بعملية الاستغراق في تكريس وتجديد الدولة الشطرية إنطلاقاً من الوهم بموضوعة الكيان النموذج الذي سيفرض نفسه بصورة امتداد أو إلحاق عن طريق افضلياته ، ولذلك وصلت المحصلة النهائية لحالة الاستغراق في تنمية وتطبيع التشطير إلى مأزقها الموضوعي بحكم لا تاريخية ولا موضوعية تلك الحالة ، لأن الدولة الشطرية استنفدت قدرتها على معالجة أوزار ومخلفات الماضي وإرثه الثقيل ، وباتت عاجزة عن مواكبة الميول الجديدة لتطور العالم المعاصر .

مأزق الدولة أم مأزق الفكر السياسي

استند الخطاب السياسي الوحدوي للدولتين الشطريتين قبل الوحدة إلى ميراث فكري وطني وقومي كان ينظر إلى التشطير من موقف رافض ، ويقوم بتعريفه على انه من صنع الإستعمار ومخلفات القرون الوسطى ، لكن هذا الخطاب قام بتكريس التشطير وإنتاج جهاز ضخم من المفاهيم الأيديولوجية التي تبرر بقاءه .

وبصرف النظر عن ما كان يميز بنية ذلك الخطاب من رؤى متباينة لدولة الوحدة ، افترضت وجود وجهتي تطور متمايزتين ، أحداها تنادي بالتوجه الإسلامي والأخرى بالتوجه الاشتراكي ، فإن ذلك التباين لم يكن يستند إلى الواقع ، ولم يتجاوز نطاق صراع الإرادات والأوهام الأيديولوجية القابلة للاختبار والتغير في مجتمع يخوض معركة حضارية ضد التخلف والتشطير والبنى التقليدية الموروثة .

ثمة مصادر فكرية مشتركة لصراع تلك الإرادات والأوهام وهي أن الخطاب السياسي الوحدوي للدولتين الشطريتين كان ينتسب إلى الفكر القومي العربي الكلاسيكي الذي كان يربط تحقيق الوحدة العربية بعدد من الشروط ، ويضمنها وحدة أداة الثورة العربية ، وضرورة قيام قوة ثورية إقليمية تتكون من قطر عربي أو أكثر ، وتضطلع بدور مركز الاشعاع والجذب ، وتلعب دور " القاعدة " التي ينطلق منها التغيير الوحدوي الريادي (٤) .

وقد تم تحوير المفاهيم المكتسبة من الخطاب القومي العربي الكلاسيكي بعد إكسابها صياغات أيديولوجية جديدة ، وبعد تنميطها في نطاق محلي قطري بل وشطري ، الأمر الذي أدى إلى حدوث تعديل في مضمون الخطاب السياسي الوحدوي بعد ظهور الدولتين الشطريتين في اليمن أواخر الستينات .. وكانت نتيجة ذلك التحوير وصول عملية الاستقطابات الأيديولوجية الصارمة إلى مأزقها ، وتفاقم تناقضات الخطاب السياسي الوحدوي للدولتين الشطريتين ، وتكريس التشطير على المستوى الوطني ، وهو المأزق نفسه الذي وصل إليه الخطاب القومي الكلاسيكي .

وهنا يتطلب الأمر نقد الوعي الأيديولوجي الذي ساد في حقبة التشطير ، وكرس طائفة من المفاهيم التي خلطت بين عملية التوحيد الوطني كضرورة في سياق مشروع التغيير الذي دشنته الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر) ، وبين فرضيات الانتقال بهذه العملية إلى الوجهة الإشتراكية أو الوجهة الرأسمالية او تحويلها إلى " قاعدة " لاستعادة دولة الخلافة الاسلامية وفق تصورات نظرية مبسطة لا تمتلك مرجعاً معرفياً لها في الواقع اليمني والسياق التاريخي العالمي .

آليات الأمن الذاتي

تميزت السنوات الأولى للوضع الناشئ والقائم على أساس دولتين شطريتين في اليمن أواخر الستينات ، بحرص كل منهما على تجميع آليات الأمن الذاتي ، وما رافق ذلك من ميول لتكوين وعي سياسي تبريري يكرس التشطير من جهة ، ويرفع خطاباً وحدوياً ضده من جهة أخرى ، ولم تخل تلك الفترة من الصدامات المباشرة وغير المباشرة على مستوى الشطرين ، بالإضافة إلى الصدامات الداخلية داخل كل شطر في مجرى الصراع الداخلي على السلطة .

عندما استقرت الأوضاع للدولتين الشطريتين ، اتجه كل منهما لإنجاز مهمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية محكوماً بدور وظيفي للدولة ذي تقاليد ضاربة الجذور في أعماق التاريخ ، على النحو الذي أكسب الدولة الشطرية سمات رعوية شرقية .

بوسع التحليل الموضوعي لمسار التنمية في كل من الشطرين تسليط الضوء على تناقضات التنمية الشطرية وبالتالي تناقضات الخطاب السياسي الوحدوي في حقبة التشطير يعود مرجعها إلى ذلك الكم من الأعمال النظرية المشوهة التي تظاهرت بتصوير تلك التناقضات وكأنها انعكاس لاتجاهين متوازيين على صعيد مفاهيم التطور الاقتصادي والاجتماعي .

وكان طبيعياً أن يترتب على كل ذلك بروز ظاهرة التخندق خلف متاريس تلك المفاهيم عند بحث إشكاليات ومصاعب تحقيق الوحدة اليمنية آنذاك ، وذلك من خلال تبرير التشطير آيديولوجياً (٥) ، دون أن يكون الوعي الأيديولوجي السائد في الشطرين قد استقر على مفاهيم معرفية ناضجة ، ناهيك عن كون المرجعية الخارجية لذلك الوعي - بصرف النظر عن تناقض مفاهيمه بين شطر وآخر - لم تكن قد وصلت الى إستنتاجات وتعميمات حاسمة ، على نحو ما حدث في النصف الثاني من الثمانينات حين بدأ الجهاز المفاهيمي لكل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد السياسي يتأزم ويتحلل بسبب تصادمه مع الميول الموضوعية لتطور التاريخ العالمي سواء على مستوى الفكر الاشتراكي أو الفكر الليبرالي المعاصرين .

والثابت أن الدولتين الشطريتين اتجهتا نحو التنمية لتخفيف ضغط التجزئة على امنهما الذاتي ، ساعدتهما في ذلك حاجة موضوعية هي جزء من وظائفهما في إطار مفاعيل مشروع التغيير الذي دشنته الثورة اليمنية ، بصرف النظر عن نوع الإرادة السياسية والتصورات الأيديولوجية التي حاول كل من الدولتين الشطريتين توجيه التنمية على ضوئها .

كان البحث عن رؤى وانماط متباينة للتنمية يهدف تبرير التشطير وتلبيسه على وجهتين متمايزتين لكل من الدولتين الشطريتين ، يبدو في بادئ الأمر وكأنه امراً سهلاً ، بيد انه كان ينطوي على تعسف لمبادئ علم الاقتصاد السياسي للتنمية في البلدان المتخلفة ، وقد تم ذلك التعسف بوضوح عن طريق الإستعانة بنظريات جاهزة ، لم تكتمل بعد ، عن التنمية والتطور الإنتقالي .

بالنسبة للشطر الشمالي انحصر التوجه نحو التنمية في أوائل السبعينات ، وبدوافع سياسية بحتة ، في أطر آليات السوق وتسخير جزء من وظائف الدولة لإعادة إنتاج البنى التقليدية لما قبل الدولة ، الى جانب تنمية القطاع الخاص وتقديم مختلف أشكال الدعم والحماية له .. وفيما بعد تبلورت الحاجة إلى تنويع أشكال الملكية وانماط الاقتصاد ، وتوجيه التدخل الحكومي لضبط اسعار المواد الأولية ودعم اسعار المواد الغذائية وإطلاق ميكانزمات التعاون الأهلي .

كان كل ذلك يتم انطلاقاً من فرضيات ترى بان التنمية ممكنة إذا توافر لها قدر معين من الطاقة الاستثمارية والعمالة والإدارة والمشاركة في شؤون الحكم ، مع تجاهل تام لأهمية تقويم حجم السوق الداخلية ، ومعايير الفواعل الاقتصادية الخارجية في منطقة تشكو من تبعية طرفية مطلقة ، بالإضافة إلى إغفال معايير توافر الموارد الطبيعية للاقتصاد الوطني والموارد الذاتية لتكوينه الرأسمالي .. وجميع هذه العوامل قادت التنمية في الدولة الشطرية بشمال الوطن إلى مأزق حاد ، ووصلت ذروتها بعد تراجع تحويلات المغتربين على اثر انخفاض اسعار النفط في منتصف الثمانينات .

اما على صعيد الشطر الجنوبي فقد سارت التنمية انطلاقاً من منظور ساذج للصراع الطبقي ، جرى بموجبه استبعاد قوى سياسية واجتماعية انطلاقاً من الأوهام التي تؤكد على ضرورة " التقليص التدريجي للعوامل المولدة للعلاقات الرأسمالية على طريق تصفيتها نهائياً (٦) .

ولا يحتاج المرء إلى جهد كي يكتشف أن مرجعية ذلك المنظور الساذج تعود إلى الأوهام الأيديولوجية القائلة بـ " حتمية انتقال المجتمعات المتخلفة إلى الاشتراكية مباشرة بواسطة الدعم الخارجي للبروليتاريا الظافرة ، ودون الحاجة للمرور بمرحلة الرأسمالية " (٧) .

يمكن القول إن المصدر الأبرز للمأزق الذي أصاب الدولة الشطرية في الجنوب أواخر الثمانينات ، يتمثل في تعريف التخلف بصورة غير واقعية انطلاقاً من تلك المنظور .. وكان ذلك التعريف يقدم نفسه من خلال برنامج الحزب الاشتراكي كمشروع وطني للتغيير شمالاً وجنوباً ، متجاهلاً بعض السمات الجوهرية للتخلف في بلادنا .

فالصناعة لم تكن موجودة تقريباً ، فيما كانت بنيتها متشابهة في الشطرين باستثناء صناعة تكرير النفط في الجنوب وصناعة الأسمنت في الشمال .. أما الطبقة العاملة في الشطرين فقد توزعت بين صناعات الملح وكبس القطن والورش ومحطات الكهرباء والمياه والطواحين ومدابغ الجلود والحرف اليدوية وخدمات النقل والبناء بالإضافة إلى صناعة إحلال الوارد ، فيما كانت معايير العلاقة بين العمل ورأس المال تعكس الحجم البسيط والمتخلف للعمليات التي تبررها هذه العلاقة .

وكما هو معروف فقد رفعت بعد استقلال الشطر الجنوبي شعارات غير واقعية طالبت بحسم العلاقة بين العمل ورأس المال من خلال التأميمات والمصادرات والانتفاضات ، بالإضافة إلى إتخاذ سياسات استهدفت استبعاد أصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي والفئات الاجتماعية الوسطى من النشاط الاقتصادي .. كما اتخذت ايضاً إجراءات استهدفت تصفية الشرائح التجارية التي نشطت في مجال الاستيراد .

اتضح فيما بعد أن تلك الإجراءات لم تمس سوى شكل النشاط الاستيرادي ، اما محتواه " الكمبرادوري " فقد بقي ثابتاً ، بل انه توسع على يد قطاع الدولة الذي احتكر لمؤسساته التجارية والتسويقية تلك النشاط الذي ازدادت رقعته وعملياته ، بالتزامن الوثيق مع تدهور العديد من الفعاليات الاقتصادية المحلية ، نتيجة لتعطيل واستبعاد قوى اجتماعية واسعة كانت تسهم بقسط هام في التداول السلعي من خلال مساهمتها في الإنتاج المحلي .

وبالنسبة للأرياف فقد ادت المصادرات والاجراءات التي عطلت قوانين السوق ، ومنعت المزارعين من تملك الأراضي الزراعية ، إلى إعادة إنتاج البنى المتخلفة للزراعة التقليدية ذات الكلفة العالية في العمل والعائد المحدود للأجر ، مما زاد في إفقار واستغلال الفلاحين ، وأدى في نهاية المطاف إلى إفلاس الشعارات الاشتراكية ، التي كانت تنسب التخلف والفقر إلى " الاستغلال الطبقي " الذي يمارسه ملاك الأراضي ضد الفلاحين .

البقاع الرمادية

ربما كان ما تقدم جزءاً بسيطاً من الخطوط والظلال المتداخلة في البقاع الرمادية لصورة التشطير .. وربما كانت تلك البقاع الرمادية تدل بوضوح على أن ثمة محركاً مشتركاً للاتجاهين اليميني واليساري في أيديولوجيا التشطير ، وهو الجهل بالواقع اليمني والعجز عن معرفة المحددات الداخلية والخارجية التي تحرك مفاعيله ، فيما كان كل من الاتجاهين يتحرك - أيضاً - نحو هدف واحد هو المجهول .. بمعنى أن الاتجاه اليميني في أيديولوجيا التشطير كان يشترك مع الاتجاه اليساري في الجهل بالواقع ويهرب معه إلى المجهول !!

في هذا السياق شهدت السبعينات استقطابات داخلية حادة وصلت ذروتها باندلاع حرب مباشرة عام ١٩٧٢م ، و حدوث مواجهات مسلحة غير مباشرة عن طريق المعارضات المسلحة .

زاد من حدة تلك الاستقطابات الداخلية تقاطعها مع خط الاستقطابات الدولية والإقليمية خلال الحرب الباردة ، حيث تحول اليمن بشطريه إلى ممر للتطرف ومركز لاستقطاب الجماعات المتطرفة التي استخدمتها القوى الدولية في مرحلة الحرب الباردة لخوض مواجهات بالوكالة ، بدءاً بجماعات الجيش الأحمر الياباني وبادر اند ما ينهوف الألمانية ، وجماعات ابي نضال ووديع حداد وكارلوس ، وغيرها من الجماعات المتطرفة التي كانت تنفذ مهمات مسلحة عابرة الحدود بالوكالة عن الاتحاد السوفيتي و تحت رعاية جهاز المخابرات السوفيتيه K . G. B ، وانتهاء بجماعات التكفير والهجرة والجهاد الاسلامي والجماعة الاسلامية ، والجماعة السلفية للدعوة والقتال و جماعة أنصار السنة ، بالإضافة إلى قوافل الجهاد الافغاني الضخمة التي ادارتها المخابرات المركزية الأمريكية CIA ، ومولها صندوق دولي دوار انفق على تشغيل تلك الماكنة حوالي ٤٥ مليار دولار (٨) .

صحيح أن ذاكرتنا الجماعة لا تخلو من بقاع سوداء لفصول دامية ، ومأساوية شوهت العمل الوطني الثوري ، وأثقلت سيرته بالآلام والأوجاع والأخطاء .. لكن ذلك كان يحدث فقط عندما ينفصل المجال السياسي للعمل الوطني عن مجاله الثقافي وينقاد لسطوة الأيديولوجيا وأوهامها ، فتكون النتيجة مزيداً من الفصل بين السياسة والأخلاق ، ومزيداً من الاغتراب عن الواقع ، ومزيداً من الابتعاد عن نظام القيم الأخلاقي ، والسلطة المعرفية لثقافة الحرية .

عودة الوعي

في زمن غير منسي من التاريخ الحديث للتشطير ، وحينما كانت الدولتان الشطريتان تقيمان في اللاوعي ، تولت الأيديولوجيا مهمة مصادرة السياسة وتأميم الوعي في آن واحد .. فاصبح الدور الوظيفي للمجال السياسي تابعاً للأيديولوجيا السائدة في كل من الدولتين اللتين تموضعتا خارج السياق الموضوعي لجغرافيا الوطن الواحد وضمير الانسان الحي .. بمعنى أن الثقافة السياسية فقدت مضمونها الوطني الذي يجعل منها ضميراً حياً للوطن المجزأ ومرآة صافية لوجهه الشرعي الواحد !!

وفي زمن غير منسي - أيضاً - اندلعت حرب فبراير ١٩٧٩م بين الشطرين لتقدم دليلاً إضافياً على عجز ثنائية التشطير والأيديولوجيا عن الخروج من مأزقها الذي يتمثل بدوره في العجز عن إيجاد حل سحري يمنع وقوع الحروب الشطرية والأزمات الدورية ، ويحافظ على التجزئة الكيانية في آن واحد .

ومما له دلالة عميقة ان تكون حرب فبراير ١٩٧٩م آخر المحطات الخطرة لتلك الثنائية ، حيث انتهت تلك الحرب بتحولات نوعية في مجرى العلاقات بين الدولتين الشطريتين من جهة ، وكذلك في مجرى العلاقة بين الممارسة السياسية والثقافة السياسية من جهة أخرى .

أسهمت سياسة الرئيس علي عبد الله صالح منذ وصوله إلى الحكم في يوليو ١٩٧٨ في إعادة تشغيل مفاعيل العمل الوطني بهدي أهداف الثورة اليمنية ، التي أعاد الاعتبار لتاريخها وجدد زخمها من خلال إطفاء بؤر الحروب الأهلية وطي صفحات الصراعات الداخلية ، والحرص على الانفتاح والتسامح والقبول بالآخر ، والبحث عن القواسم المشتركة والسعي لتغليب قيم الحوار على ما عداها من القيم السائدة ، الأمر الذي افسح الطريق لتأسيس ثقافة سياسية مستقلة عن هيمنة الأيديولوجيا وسلطتها .

وبقدر ما أسهمت توجهات حقبة الرئيس علي عبد الله صالح في تأسيس ثقافة سياسية جديدة ، بقدر ما أصبحت هذه الثقافة عنصراً فاعلاً في بنية الثقافة الوطنية التي نهضت لتخليص سؤال الوحدة من سلطة الأيديولوجيا ، فقد تميزت هذه الحقبة بإصرار الرئيس علي عبد الله صالح المتواصل على ممارسة تعب البحث عن أجوبة جديدة على الأسئلة التي تطرحها الحياة المعاصرة بكل متغيراتها وتناقضاتها ، بعيداً عن الأجوبة الجاهزة والحلول المعلبة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المهمة تبرز على الدوام في الظروف الإستثنائية التي تشهد متغيرات عاصفة ومتسارعة ، وجراحاً غائرة ، وعوامل كبح لا يمكن تجاوزها بدون التخلص من قوالب التفكير المألوفة ، وطرائق العمل القديمة .

وكما أن الظروف تتغير باستمرار ، فإن الحقيقة تظل نسبية وليست نهائية ، والوصول إلى الحقيقة ليس سهلاً ولا بسيطاً .. ولذلك فإن النخب التي تعتقد أن الحقيقة النهائية في أيديها ، ولا ينبغي التعب من اجل البحث عنها يومياً ، بل يكفي تناولها من الملفات الجاهزة ، أو تقارير الأجهزة أو الكتب القديمة او الوثائق الحزبية أو الشعارات الشعبوية ، إن النخب التي تعتقد بذلك ، لا شك في انها تخاطر بفقدان مقدرتها على التجدد والاستمرار ، وتغامر بضياع مستقبلها السياسي وبعدم قدرتها على ان تكون طليعة سياسية في المجتمع .

ولأنه ليس كذلك فإن الرئيس علي عبد الله صالح تصرف طوال تلك الحقبة التي أشرنا إليها ، على نحو أضحى فيه مسكوناً بهموم البحث المستمر عن الحقيقة ، ومحاولة إعادة اكتشاف واقع بحاجة مستمرة إلى المزيد من الكشف .

من نافل القول ان الرئيس صالح داب على التواصل الحي مع العديد من قادة الشطر الجنوبي والقوى السياسية ورموز المجتمع المدني وممثلي الفعاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد ، وذلك بهدف التشاور والتنسيق والتعرف على وجهات النظر المختلفة ، والتفاعل مع ما يراه ممكناً وضرورياً من الرؤى والتصورات .. وقد جسد الرئيس بهذا السلوك التزاماً غير مسبوق بقواعد الممارسة الديمقراطية تجاه المجتمع ، حيث لا فرق بين مؤيديه ومعارضيه وخصومه ، بمن فيهم اولئك الذين قاوموه بالسلاح منذ وصوله إلى الحكم عام ١٩٧٨ م .

بهذا السلوك اسهم الرئيس علي عبد الله صالح بقسطه في تأسيس ثقافة سياسية جديدة ، يستحيل بدونها معافاة جراح الصراع السياسي السابقة ، وصياغة مشروع وطني للتغيير يجسد روح وأهداف الثورة اليمنية ، ويتجاوز رواسب المشاريع القديمة التي تميزت بالإفراط في افتراض تمثيل الحقيقة ، والاستغراق في اجترار ثقافة الإلغاء والإقصاء التي كانت على الدوام نقيضاً للحرية وصنواً للاستبداد وعدواً للمعرفة ، بعد أن افرطت في فرض وصايتها على العقل والحقيقة من خلال إضفاء القداسة على الأيديولوجيا السياسية بمختلف طبعاتها وتلاوينها الدينية والطبقية والقومية على حد سواء .

ما من شك في أن التيارات السياسية والفكرية في اليمن تكاد أن تكون إمتداداً لتيارات مماثلة لها في الساحة العربية التي شهدت تجارب مأزومة ومشوهة ، افرزتها المشاريع القديمة بعد أن طبقت على الصعيدين النظري والعملي افكاراً وشعارات قومية واشتراكية وإسلامية .

والحال إن المشاريع القديمة التي نقصدها كانت قد وصلت إلى سدة الحكم في بعض البلدان العربية ان لم نقل معظمها بوسائل الاستقواء بالقوى الأجنبية او الانقلابات العسكرية ثم خسرت في نهاية المطاف وهجها وبريقها .

لم تتوقف الآثار السلبية لتلك التجارب الخاسرة على إضعاف حيوية المجتمع العربي وتهميش قواه الحية ، بل امتدت لتصيب بدائها العضال مختلف النخب الحاكمة في تلك البلدان التي نكبت بتجارب شمولية فاشلة ، وعجزت عن تقديم نموذج قابل للاستمرار والتجديد ، وانتهت إلى إفلاس سياسي وفكري وثقافي تكونت على تربته الهشة أزمات وانهيارات مدوية ، مقابل بروز مخاطر وتحديات عديدة ، لا يمكن مواجهتها بدون امتلاك مشروع جديد للتغيير يقوم بالدرجة الاولى على قاعدة تحرير السياسة من ثقافة الاستبداد والإلغاء والإدعاء باحتكار الحقيقة .

وأخيراً بوسعنا القول إن الرئيس علي عبد الله صالح ما كان لينجح في تكليل العقد الاول من فترة حكمه بمبادرته الوحدوية التاريخية " التي عرضها على قيادة الشطر الجنوبي من الوطن في نوفمبر ١٩٨٩ م ، وتدشين عقده الثاني بميلاد الجمهورية اليمنية والتحول نحو الديمقراطية في ٢٢ مايو ١٩٩٠ ، لولا إدراكه المبكر والواعي لأهمية تخليص السياسة من سلطة الأيديولوجيا ، وتجنيب البلاد من مخاطر تحويل البلاد إلى ساحة مكشوفة للاستقطابات الدولية والإقليميه .

الهوامش :

١- د . محمد عبد الملك المتوكل : - " الهوية وأزمات اليمن السياسية " مجلة " المسار " ؟ العدد الرابع ٢٠٠١ ؟ مركز التراث والبحوث اليمني .

٢- د . محمد علي الشهاري : " طريق الثورة اليمنية والوحدة اليمنية " دار الفارابي ؟ ١٩٨١- بيروت .
محمد أحمد العفيف : " سنوات مجيدة من عمر الثورة " ١٩٨٨ (مكان الإصدار غير معروف) .

٣- انظر نديم البيطار " من التجربة إلى الوحدة " وفي هذا الكتاب يمكن مراجعة بعض النصوص التي تؤكد هذا المفهوم استناداً إلى مراجع أصلية من أدبيات ووثائق حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب .

٤- يدخل في هذا الإتجاه اعتراض التيار الاخواني في الشطر الشمالي من اليمن على اتفاق ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ م ، ومشروع دستور دولة الوحدة وكان هذا الاعتراض محكوماً بتصور ايديولوجي يرى أن الوحدة بين دولة الإسلام ودولة الكفر غير جائزة ، بحسب ما جاء على لسان الشيخ عبد المجيد الزنداني في اشرطته ومحاضراته التي عارض بها اتفاق ٣٠ نوفمبر الوحدوي ١٩٨٩م ، ومشروع دستور دولة الوحدة .

٥- تضمن برنامج الحزب الاشتراكي اليمني لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ،هذا المفهوم في مؤتمره الأول عام ١٩٧٨ ، كما اكدت " ورقة العمل " التي تقدم بها الرئيس الأسبق علي ناصر محمد على ضرورة التمسك بهذا النهج ، وقد اقر المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي ورقة العمل التي قدمها علي ناصر محمد باسمه في أكتوبر عام ١٩٨٥ م .

٦- صاغ لينين هذا المفهوم في ظروف تاريخية محددة ، وذات صلة بخصائص جمهورية منغوليا وجمهوريات اسيا الوسطى التي كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية الروسية قبل الثورة البلشفية ١٩١٧ م ، التي افترضت نظرياً وصول البروليتاريا الروسية إلى السلطة .

٧- وكان هذا المفهوم قد تعرض للتسطيح على يد الستالينية التي أعادت صياغته ، وقدمت من خلال إعادة الصياغة تصوراً مبسطاً للانتقال إلى الاشتراكية ، على الصعيد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية ، اتضحت هشاشته ولا معرفيته في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية الدولية مطلع التسعينات .

٨- انظر كتاب " طالبان " للبروفيسور الباكستاني أحمد رشيد ، وكذلك مقالة " واشنطن تؤذن للجهاد في كابول " لمحمد حسنين هيكل - مجلة " وجهات نظر " - فبراير ٢٠٠٢ م .